الهيئة المغربية لسوق الرساميل

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⵔⵓⴽⵉⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵉⵖⵔⴰⵎⵏ

AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

التدابير ذات الأولوية

برسم سنة 2025

التدابير ذات الأولوية برسم سنة 2025

استعرضت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في بداية سنة 2024 مخططها الاستراتيجي الثالث برسم الفترة 2024-2028 الذي تتمثل رؤيته الرئيسية في:

سوق رساميل فعالة ومبتكرة
في خدمة تنمية الادخار وتمويل الاقتصاد

ويستند هذا المخطط إلى أربعة مرتكزات موضوعاتية رئيسية ومرتكز شامل:

1. العمل على تطوير سوق رساميل فعّالة وسهلة الولوج
2. رفع التحديات الجديدة المرتبطة بالابتكار المالي و الاستدامة
3. تعزيز الثقافة المالية لتعبئة الادخار و حماية المستثمرين
4. تكييف منظومة الرقابة لتتلاءم مع سوق رساميل في تطور مستمر

+ مواصلة العمل على إحداث تنظيم داخلي أكثر نجاعة

كما التزمت الهيئة المغربية لسوق الرساميل منذ سنة 2021 بنشر تدابيرها ذات الأولوية على أساس سنوي، وهو ما يمكنها من ملاءمة إجراءاتها مع تطورات السوق وتطلعاتها، وكذا جعل تدابيرها أكثر وضوحا من خلال نشر الإنجازات الرئيسية التي حُققت السنة المنصرمة بالإضافة إلى أولويات السنة المعنية.

وبالتالي، فإن تدابير الهيئة المغربية لسوق الرساميل ذات الأولوية برسم سنة 2025 تتمحور حول أربعة محاور، وهي:

- **تعبئة الادخار وتعزيز التمويل المستدام**
- **تكثيف المبادرات المرتبطة بالثقافة المالية ومرافقة فاعلي السوق**
- **تعزيز نجاعة الإشراف على السوق**
- **تحسين الأداء التنظيمي والمسؤولية الاجتماعية للهيئة المغربية لسوق الرساميل**

1. تعبئة الادخار وتعزيز التمويل المستدام

◆ إعطاء زخم جديد لقطاع التدبير الجماعي

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل، بالتعاون مع وزارة الاقتصاد والمالية، بتحيين القانون المتعلق بالهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة، والذي من المقرر اعتماده في أوائل سنة 2025. وسيمكن هذا الإصلاح من مراقبة شركات تسيير الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة بشكل فعال، وكذا توسيع مجالات استثمار الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة لتشمل بالخصوص الاستثمار في الخارج والمشتقات المالية وسندات هيئات التوظيف الجماعي العقاري بالإضافة إلى شهادات الصكوك وودائع الاستثمار لدى الأبناك التشاركية. كما ستسمح هذه المراجعة بإحداث فئات وأنواع جديدة من الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة مثل الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة ذات قواعد تسيير مخففة والهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة المتداولة في البورصة.

وبمجرد نشر هذا القانون، ستحرص الهيئة المغربية لسوق الرساميل على تفعيله من خلال تنفيذ نصوصه التطبيقية.

وموازاة مع ذلك، ستقوم الهيئة بتفعيل تعديل القانون المتعلق بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال من خلال نشر الدورية التطبيقية. وتنقسم هذه الأخيرة إلى جزأين، يتعلق أولهما بشركات التسيير وثانيهما بهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال، وسيتم إدراجها في مسطرة المصادقة خلال الربع الأول من سنة 2025.

ومن أجل دعم تطوير التسنيد كأداة للتمويل والمساعدة في تمويل الاقتصاد، ستُطلق الهيئة المغربية لسوق الرساميل دراسة لتحديد عمليات التسيند التي تخدم الأهداف الاقتصادية للبلاد، وتزويدها بإطار قادر على تعزيز ثقة المستثمرين وضمان الاستقرار المالي.

بالإضافة إلى ذلك، تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل استكمال منظومة الإشراف على أنشطة تدبير الأصول عبر تأطير نشاط التدبير بوكالة، وذلك من خلال إحداث منظومة تشريعية وتنظيمية مخصصة، على غرار النصوص التنظيمية الجاري بها العمل في الأسواق المالية الأجنبية الأخرى.

◆ تعزيز استخدام الأدوات المالية الجديدة

تعتزم الهيئة المغربية دعم الإطلاق العملياتي للسوق الآجلة على مستويات مختلفة، بما في ذلك إتمام تفعيل البنية الأساسية للتداول والشركة المسيرة للسوق الآجلة والبنية الأساسية للمقاصة وغرفة المقاصة وكذا الترخيص للمنتوجات الأولى التي سيتم تسعيرها. كما سيتم تنفيذ عدد من المبادرات التوعوية والتكوينية لمرافقة المتدخلين في السوق في سعيهم للحصول على الاعتماد، ولمساعدة المستثمرين المحتملين على فهم سير السوق الآجلة والأدوات التي سيتم إدراجها فيها.

وستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل، من خلال العمل عن كثب مع بورصة الدار البيضاء والاتحاد العام لمقاولات المغرب والسلطات العمومية، مبادراتها التوعوية لفائدة المقاولات وكذا مرافقتها من أجل تعزيز معرفتها بالبورصة، بما في ذلك السوق البديلة المخصصة للمقاولات الصغرة والمتوسطة، وتسهيل ولوجها إلى هذه السوق.

أخيرا، ولدعم إطلاق التمويل التعاوني والتعجيل بتطويره، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مبادراتها التوعوية لفائدة فاعلي السوق من خلال القيام بجملة من الإجراءات، من بينها تفعيل برنامج دعم حاملي مشاريع إحداث منصات التمويل التعاوني، بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب، ومواصلة أنشطة الثقافة المالية والأنشطة التوعوية من خلال نشر دليل إرشادي لفائدة العموم، ودراسة التدابير والإجراءات التي من شأنها أن تدعم تطوير التمويل التعاوني مع فاعلي السوق.

◆ العمل من أجل تمويل أكثر استدامة

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل التزامها بتطوير تمويل أكثر استدامة. وفي إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتمويل المناخ التي أُطلقت في أواخر سنة 2024 بشراكة مع وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، من المقرر اتخاذ عدة إجراءات مثل التحضير لتنفيذ إطار مرجعي دولي لإعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحكاماتية، وإحداث تصنيف أخضر للقطاع المالي ونشر دليل إرشادي.

2. تكثيف المبادرات المرتبطة بالثقافة المالية ومرافقة فاعلي السوق

◆ توسيع نطاق مبادرات الهيئة في مجال الثقافة المالية وأثرها

في إطار جهودها الرامية إلى تزويد السوق بمعطيات قيّمة حول سلوكيات المستثمرين، ستقوم الهيئة المغربية لسوق الرساميل بإحداث مرصد للادخار والاستثمار في الأدوات المالية. وسيُمكّن هذا الفضاء، الموجه للعموم، من تجميع وتحليل المعطيات المتعلقة بادخار الأشخاص الذاتيين في سوق الرساميل المغربية، ولا سيما من خلال إصدار بارومتر الادخار والاستثمار الذي ستُستخدم نتائجه لمواصلة مناقشة سُبُل تطوير سوق الرساميل، وملاءمة مبادرات الثقافة المالية مع تطلعات المدخرين.

علاوة على ذلك، ستُطلق الهيئة العديد من الإجراءات المقررة في إطار شراكاتها في مجال الثقافة المالية. فبتعاون مع المجموعة المهنية لبنوك المغرب، ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل مبادرتها التكوينية قصد توسيع دائرة المستفيدين، لا سيما من خلال تطوير منصة مخصصة للتعلم الإلكتروني. كما سيتم، بالتعاون مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية، إطلاق ماستر تنفيذي حول تنظيم وسير أسواق الرساميل، وكذا تنظيم هاكاثون حول موضوع "ولوج الشباب إلى سوق الرساميل"، بمشاركة طلبة من الجامعة سالفة الذكر.

◆ العمل على تعزيز موارد فاعلي السوق وقدراتهم

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل جهودها لبناء قدرات المهنيين من أجل ضمان توفر فاعلي السوق على الكفاءات اللازمة للقيام بمهامهم بفعالية، وذلك مع احترام النصوص التنظيمية والأخلاقيات. فمنذ إطلاق منظومة التأهيل، تم تأهيل أكثر من 400 مهني من قبل الهيئة المغربية لسوق الرساميل. كما تم تفعيل عملية تجديد التأهيل. وفي سنة 2025، سيتم اتخاذ خطوة هامة من خلال الإطلاق الفعلي للشهادات الدولية لمسيري محافظ الأدوات المالية.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مواكبة التطورات التي تشهدها سوق الرساميل، وخاصة عقب إطلاق السوق الآجلة وتفعيل القانون الجديد المتعلق بالهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة، تعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل تعزيز مرافقة الفاعلين في تطوير أنشطتهم وكذلك في تحسين منظومات المراقبة الداخلية الخاصة بهم.

◆ دعم تطوير التكنولوجيا المالية

ستواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2025 دعم التكنولوجيا المالية من خلال محورين رئيسيين.

ويتعلق المحور الأول بالمساهمة في تفعيل المركز المغربي للتكنولوجيا المالية الذي تم إنشاؤه مؤخرا والذي يتجلى هدفه الرئيسي في تعزيز منظومة للتكنولوجيا المالية تُساعد على إقامة الشراكات، مع تشجيع البحث والتطوير في مجال الابتكار المالي. وستتمثل الخطوات المُقبلة لهذه الجمعية في توفير شباك وحيد يغطي جميع الجوانب (التنظيمية والتقنية والمالية والمعطيات ...) المفيدة لحاملي المشاريع، وإنشاء موقع إلكتروني مخصص يحتوي على جميع الوثائق المفيدة بأشكال مختلفة (مصنف النصوص التنظيمية، والدلائل، والروابط ...).

ويتمثل المحور الثاني في مواصلة أشغال التأطير التشريعي والتنظيمي للأصول الرقمية، ولا سيما من خلال صياغة النصوص التطبيقية لمشروع القانون المتعلق بتأطير الأصول المشفرة قصد تفعيله.

3. تعزيز نجاعة الإشراف على السوق

◆ رقمنة وتكثيف عمليات التفتيش والقيام بإجراءات توعوية بشأن الجنح المرتكبة في البورصة

ستكثف الهيئة المغربية لسوق الرساميل عمليات التفتيش خلال سنة 2025، حيث من المقرر أن تُجري 50 مهمة تفتيشية في القطاعات ذات الأولوية مثل هيئات التوظيف الجماعي العقاري وهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال والبنيات الأساسية للسوق وماسكي الحسابات. وستُركز عمليات التفتيش من فئة SCOP(الإشراف والرقابة على بعض ممارسات السوق) على المواضيع التالية: منظومة الأخلاقيات وتدبير تعارض المصالح، وتأطير نشاط التداول عبر الإنترنت، ومعالجة أوامر الشبكات، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وشبكات تسويق الأدوات المالية.

كما ستُجري الهيئة المغربية لسوق الرساميل عددا من الحملات التوعوية حول الجنح المرتكبة في البورصة وغيرها من السلوكيات التي تقوض حسن سير السوق وتعرقل سيرها المنتظم لاسيما من خلال إيقاع الغير في الخطأ. فمنذ سنة 2023، تم تنظيم ما يقرب من 500 حملة توعوية لفائدة شركات البورصة والمستثمرين بشأن ممارسات التداول المُفتَعَل (wash-trades). وسيتم تعزيز هذه المبادرات خلال هذه السنة، لا سيما من خلال نشر دليل أولي حول مختلف أنواع التلاعب في السوق، وتنظيم ورشات عمل تكوينية وأخرى لتبادل الآراء، وتنظيم مؤتمر بشأن الوقاية من الجنح المرتكبة في البورصة.

◆ ضمان نجاعة منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ابتداء من سنة 2026، سيعرف المغرب بدء دورة جديدة للتقييم المتبادل في إطار منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تنظمها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وتحضيرا لهذا التقييم، ستعمل الهيئة المغربية لسوق الرساميل على ضمان فعالية منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بجميع المتدخلين في السوق الذين يتعين عليهم إثبات فعالية مقاربتهم القائمة على المخاطر، وهو الجانب الذي سيولي خبراء فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية اهتماما خاصا به خلال زيارتهم الميدانية. وفي هذا الصدد، ستنشر الهيئة المغربية لسوق الرساميل دليلا جديدا لمساعدة المتدخلين على تحديد المخاطر المتعلقة بنشاطهم وتعزيز منظومة المراقبة الخاصة بهم.

كما أظهرت أحدث نتائج عمليات التفتيش التي أجرتها الهيئة المغربية لسوق الرساميل أن المتدخلين في السوق بحاجة إلى تعزيز منظومتهم لمعرفة المستفيدين الفعليين (KYC) والتصريحات بالاشتباه. وستركز عمليات تفتيش الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2025 على هذه المحاور الثلاثة.

◆ تحسين مقاربة الإشراف القائمة على المخاطر لتعزيز متانة السوق

اعتمدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل تنظيما جديدا لتتبع مخاطر السوق، حيث تم إنشاء فريق متخصص يضطلع بمهمة مراقبة جميع المخاطر التي تؤثر على سوق الرساميل، فضلا عن المخاطر التي يتعرض لها المتدخلون، والأدوات والعمليات في مختلف قطاعات السوق. وستستند مراجعة مقاربة الإشراف هذه القائمة على المخاطر إلى أفضل الممارسات الدولية وهي تهدف إلى تعزيز متانة السوق وضمان حسن سيرها.

4. تحسين الأداء التنظيمي والمسؤولية الاجتماعية للهيئة المغربية لسوق الرساميل

◆ الاستعانة بالتكنولوجيات الجديدة من أجل تنظيم أكثر نجاعة ومسؤولية

التزاما منها بتعزيز فعاليتها فيما يخص تنظيم الأسواق والإشراف عليها وكذا مواجهة التحديات التكنولوجية والتنظيمية والتقنينية، تواصل الهيئة المغربية لسوق الرساميل تنفيذ مخططها للتحول الرقمي الذي بدأت العمل به سنة 2023. وتعتزم الهيئة المغربية لسوق الرساميل خلال هذه السنة إعداد استراتيجية سحابية وخارطة طريقها العملياتية للاستفادة من جميع المزايا التي تقدمها السحابة وكذا تطوير استراتيجية للذكاء الاصطناعي وخارطة طريقها.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في السنوات الأخيرة العديد من الإجراءات ذات بعد مسؤول واجتماعي وبيئي، مثل تعزيز قواعد الأخلاقيات، وتشجيع المناصفة والتنوع في التوظيف وتحسين السلامة في أماكن العمل. واستمرارا لهذا النهج، تود الهيئة المغربية لسوق الرساميل إعداد سياسة في هذا الشأن من أجل تعزيز التزامها وتشجيع فاعلي السوق على تبني مقاربات مماثلة.

نظرة على أهم إنجازات سنة 2024

◆ دعم تنويع المنتوجات الاستثمارية والحلول التمويلية من أجل سوق مبتكرة ومستدامة

تميزت سنة 2024 باعتماد وتنفيذ الإجراءات الرئيسية التي تروم ضمان **الإطلاق الفعال للسوق الآجلة** بمشاركة مختلف الشركاء. وستقدم السوق الآجلة لفاعلي السوق أدوات مبتكرة جديدة للتحوط من مخاطر السوق مع تحسين سيولة الأدوات المالية الفورية، وبالتالي جذب المزيد من المستثمرين. وتندرج هذه الخطوة الرئيسية في إطار أوسع نطاقا لتحويل البنيات الأساسية للسوق وتحديثها، ويتعلق الأمر بسوق البورصة الفورية وبسوق بورصة المشتقات المالية والوديع المركزي وغرفة المقاصة.

وتأكيدا لالتزامها بتطوير **التمويل المستدام**، أجرت الهيئة المغربية لسوق الرساميل تقييما مفصلا لممارسات المُصدرين فيما يخص إعداد التقارير البيئية والاجتماعية والحكاماتية من خلال استخدام أداة لتقييم امتثال وجودة التقارير، وتبادلت الآراء مع فاعلي سوق الرساميل المغربية بشأن ملاحظاتهم في الموضوع والتطورات المستقبلية المتعلقة به. كما اعتمدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في شتنبر 2024، إلى جانب وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب وهيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، الاستراتيجية الجديدة لتمويل المناخ 2030، التي تهدف إلى تسريع الانتقال الأخضر للقطاع المالي المغربي.

بالإضافة إلى ذلك، عززت الهيئة المغربية لسوق الرساميل دعمها لتطوير التكنولوجيا المالية، لا سيما من خلال مشاركتها الفعالة في الإطار التنظيمي للأصول المشفرة وتأسيس جمعية المركز المغربي للتكنولوجيا المالية.

◆ تعزيز التعاون الوطني والدولي من أجل سوق أكثر شمولا وتكاملا

وقّعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2024 مع جامعة محمد السادس متعددة التخصصات التقنية اتفاقية تغطي مجالات مختلفة تشمل الثقافة المالية، وتكوين المهنيين الذين يشتغلون في المجال المالي، والبحث والابتكار وريادة الأعمال.

كما وقّعت الهيئة المغربية لسوق الرساميل اتفاقية تعاون مع هيئة الأسواق المالية الفرنسية تنص على زيادة التعاون في القضايا المشتركة من أجل ضمان التطوير المناسب لسوق الرساميل وتعزيز مكانتها في المنطقة.

وعلاوة على ذلك، تم انتخاب السيدة رئيسة الهيئة المغربية لسوق الرساميل، لولاية ثالثة على التوالي، رئيسة للجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط التابعة للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، لتحافظ بذلك الهيئة على مقعدها كعضو في المجلس الإداري للمنظمة الدولية سالفة الذكر.

◆ تكثيف عمليات التفتيش وتعزيز التواصل بشأن التخطيط لعمليات التفتيش هذه ونتائجها

قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل سنة 2024 بما مجموعه 35 مهمة تفتيشية، مقارنة بـ 29 مهمة تفتيشية سنة 2023، ركزت أساسا على ممارسة أنشطة تسيير أصول الهيئات المكلفة بالتوظيف الجماعي للقيم المنقولة وهيئات التوظيف الجماعي للرأسمال وهيئات التوظيف الجماعي العقاري والمؤسسات الوديعة، وكذا تتبع خطط العمل. كما تم إنجاز مهمة تفتيشية من فئة SCOP همّت نشاط التدبير الفردي بوكالة، وأُجريت مناقشات مع المتدخلين في السوق بشأن نتائج هذه المهمة. كما أطلعت الهيئة مهنيي السوق على الخرائطية المُحيّنة للمخاطر المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

◆ مواصلة إحداث تنظيم داخلي أكثر كفاءة

حصلت الهيئة المغربية لسوق الرساميل في شهر مارس من سنة 2024 على شهادة الأيزو 37001، مما يؤكد على امتثال نظام تدبيرها الخاص بمكافحة الرشوة لمتطلبات المعيار الدولي الذي يغطي جميع أنشطتها.

كما قامت الهيئة المغربية لسوق الرساميل بإعداد استراتيجية معطيات برسم الفترة 2024-2028. وتتناول خارطة الطريق هذه جوانب إدارة المعطيات وحوكمتها، بما في ذلك أمنها، وجمعها، وتتبعها، وموثوقيتها، واستغلالها وجودتها.

وفي إطار التزامها بعملية التحديث المستمر، اعتمدت الهيئة المغربية لسوق الرساميل تنظيما داخليا جديدا سنة 2024 لدعم تطوير السوق وتحقيق الأهداف الاستراتيجية للهيئة بشكل أفضل.

الهيئة المغربية لسوق الرساميل
ⵜⴰⵍⵖⵎⵜ ⵜⴰⵎⵔⵕⵉⵜⵜ ⵏ ⵓⵙⵏⴰⵙ ⵏ ⵉⵔⴰⵎⵉⵍⵏ
AUTORITÉ MAROCAINE DU MARCHÉ DES CAPITAUX

شارع النخيل، حي الرياض – الرباط، المغرب

الهاتف : 00 89 68 37 5 (0) 212+ / الفاكس : 46 89 68 37 5 (0) 212+

www.ammc.ma /ammc @ammc_news